يحصل التوافق مع الاتحاد السوفياتي ومع اطراف النزاع على عقد المؤتمر، وبعد ذلك، فان الادارة الاميركية التي ستخلف ادارته تتولى متابعة الموضوع مع الادارة السوفياتية المستمرة (**المصدر نفسه**).

ولكن، هل يحقق الرئيس الاميركي هدفه ؟ قال المراقبون أنفسهم، ان ذلك متعلق، بالدرجة الاساس، به وبادارته؛ فاذا تمكّن من تقديم عرض مقبول الى الاتحاد السوفياتي يلحظ له دوراً هاماً وبارزاً ومشاركاً له في حل ازمة الشرق الاوسط، فانه لا بد ان يأخذ على عاتقه مهمة اقناع سوريا، حليفه الاستراتيجي، بالموافقة على المؤتمر الدولي، وبالاشتراك فيه، وبتسهيل اعماله؛ وعندئذٍ، قد تسهل موسكو، في المقابل، تحرك واشنطن في الخليج وطمأنتها الى انها لن تغدر بها، خصوصاً اذا اخذت واشنطن على عاتقها مهمة تأمين مصالح موسكو وحقوقها (**المصدر نفسه**، ١٧/٥/١٩٨٨).

بيد ان الامر ليس بهذه السهولة، في رأي مراقبين آخرين؛ فالرئيس ريغان يريد ان يحقق انجازاً هاماً في نهاية ولايته، وهذا شأنه؛ لكن واشنطن، هي، اليوم، على اعتاب استحقاقات رئاسية؛ وفي ظل هذه الاجواء يتوقف كل شيء هام في الولايات المتحدة، وينشغل الجميع في العمل لكسب المعركة، فضلاً عن ان أياً من الحزبين الاميركيين المتنافسين لن يقدم على عمل حاسم في ازمة الشرق الاوسط، وتحديداً حيال اسرائيل، نظراً الى حاجته الماسة اليها، والى دعمها الذي تستطيع ان تقدمه من خلال اللوبي الصهيوني في اميركا، لما لها عليه أبلغ التأثير وأعمقه (**الغارديان ويكلي**، ١/٥/١٩٨٨).

من جهتها، تحاول موسكو اقناع الادارة الاميركية بأن «حق تقرير المصير للفلسطينيين» من وجهة نظرها، لا يعني، بالضرورة، حق انشاء دولة مستقلة، وانه بالامكان الاتفاق على صيغة تنص على حق تقرير المصير تفك الارتباط بينه وبين فكرة انشاء دولة فلسطينية مستقلة. فموسكو لا تصر، ولا تطالب بانشاء دولة مستقلة، لكنها لا تتراجع عن حق تقرير المصير؛ و«تقرير المصير» هذا، يمكن تنفيذه في اشكال، أو صيغ، عديدة، حسب قول مستشار شؤون الشرق الاوسط في الكرملين عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي، يفغيني بريماكوف: «نحن ضد أي قيود على هذا الحق في تقرير المصير، ولكن، لا نريد ان نقوم بانفسنا بتحديد الشكل الذي يمكن أو يجب من خلاله تنفيذ هذا الحق»؛ كذلك، ان موسكو لا تصر على مشاركة م.ت.ف. في المفاوضات، ويمكن للمنظمة «ان تكون شعار المشاركين في المفاوضات»، حسب قول بريماكوف، الذي أضاف: «اننا مع التسويات المرحلية وضد التسويات المنفردة» (**الحوادث**، لندن، ٢٧/٥/١٩٨٨).

واذا كان الخلاف السوفياتي ـ الاميركي يدور في هذه الحلقة، فان ذلك، حسب بعض المتابعين لعلاقات الجبارين، لن يؤدي الى مواجهة ثنائية في مسألة السلام للشرق الاوسط؛ ويصب قرار شولتس بالعودة الى المنطقة، بعد انتهاء قمة موسكو مباشرة، اضافة الى اعلان موسكو عن زيارة لمسؤول سوفياتي كبير الى الشرق الاوسط، في خانة التعاون، وليس التنافس على دور «العراب» لحل ازمة الشرق الاوسط؛ فهناك اتفاق حول ضرورة الضغط على الاطراف الاقليمية للدفع بها نحو الاعتدال، تصدياً للقوى المتطرفة التي تعتبرها الدولتان العظميان مصدر قلق وعدم استقرار في تلك المنطقة الحساسة؛ وما التطورات في الخليج ولبنان الا مثالاً على رغبة الدولتين الكبريين في كبح جماح التطرف، بغض النظر عن مصدره (**المصدر نفسه**).

ولكن، في رأي متابعين آخرين، ان المواقف السوفياتية ما زالت تختلف عن المواقف الاميركية في ثلاث محطات رئيسة، هي على التوالي: صلاحيات المؤتمر الدولي، وحق الفلسطينيين في تقرير المصير، وانفراد الولايات المتحدة بدور العراب والشريك المباشر في المفاوضات حول الاجراءات الانتقالية للضفة الغربية وقطاع غزة، كما تتصورها، «مبادرة شولتس»، بينما يكون للاتحاد السوفياتي والدول الثلاث الاخرى دائمة العضوية في مجلس الامن الدولي (بريطانيا وفرنسا والصين) دور في افتتاح المفاوضات الثنائية دون صلاحية فرض الحلول أو نقض الاتفاقيات (**نيويورك تايمز**، ٣/٥/١٩٨٨). فمواقف الجانبين تتلاقى حول المفاوضات الثنائية المباشرة بين الاطراف الاقليمية المتنازعة، وحول ضرورة التوصل الى تسوية شاملة، انما مع اختلاف